

الحكمانية في الوطن العربي: مؤشرات القياس ومعوقات التطبيق

د. بلخير أسية
قسم العلوم السياسية
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الملخص:

بعد أن كانت الحكمانية تعرف بكونها آلية وطريقة في التسيير، أصبح ينظر إليها بوصفها منهجا وفلسفة متكاملة في تسيير موارد الدولة لتحقيق التنمية الشاملة، ونظرا للوضع الصعب الذي تعرفه المنطقة العربية، طرحت الحكمانية كاستراتيجية متكاملة الأبعاد تضم جملة من الإجراءات والآليات لضمان الاستثمار والتسيير الجيد لمختلف الموارد، بما يحقق الأهداف المسطرة ضمن سياسات التنمية، من خلال تجنيد كافة الإمكانيات ضمن نسق الحكمانية بما يضمن توجيه المجتمعات العربية نحو وضع أفضل على كافة المستويات.

الكلمات المفتاحية: الحكمانية، التنمية، الديمقراطية، الاستقرار السياسي.

Résumé :

Après La Bonne Gouvernance a été reconnu largement comme un mécanisme et méthode de gestion, il est devenu considéré comme une approche et philosophie intégrée dans la gestion des ressources de l'Etat pour réaliser le développement global, compte tenu la situation difficile dans le Monde Arabe, La Bonne Gouvernance est soulevée comme une stratégie intégrée dimensions comprend un certain nombre de mesures et de mécanismes pour assurer l'investissement et la bonne gestion des divers ressources, de manière à atteindre les objectifs soulignés dans les politiques de développement, à travers le recrutement de toutes les possibilités au sein de formats Gouvernance pour assurer la direction des sociétés arabes vers une meilleure position à tous les niveaux.

Mots Clés : La Bonne Gouvernance, Le Développement, La Démocratie, La Stabilité Politique.

Abstract :

"Governance" After it had been recognized as a mechanism and method of Management , it became seen as an approach integrated and Philosophy in the Management of State resources

to achieve Global Development, after the failure of the Arab Development Policies, the emergency of "Governance" as a strategy with integrated dimensions, it includes a number of measures and mechanisms to ensure the investment and resources management, to achieve the Development Policies objectives.

Key Words : Good Governance, Development, Democracy, Political Stability.

مقدمة:

لقد عرفت الدول العربية نماذج وأنماط عديدة من التنمية إلا أنها جاءت معاكسة لطموحات شعوبها، والتي ثبت بعد التشخيص أنها تعود الى غياب الرشادة في طرق تنفيذ سياسات التنمية لا في مضمونها، لتطرح "الحكمانية" كآلية لترشيد تلك السياسات، لما تركز عليه من مبادئ الشراكة والحوار وتدعيم العمل الديمقراطي والشفافية. فقد عُدَّت الحكمانية حجر الزاوية في الإصلاحات السياسية والاقتصادية خاصة عندما جعلتها المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ... شرطاً في سياسات التعاون التنموي ومعياراً لقياس مدى رشادة سياساتها.

وفي اطار ما تقدم تتطرق هذه الورقة البحثية من تساؤل مركزي :
ما واقع الحكمانية في المنطقة العربية على ضوء مؤشرات قياسها؟ وماهي متطلبات تعزيزها ؟

وتعمد الورقة البحثية لاختبار الفرضيات التالية:

- كلما كان هناك التزام بمبادئ الحكمانية كلما ساعد ذلك على نجاح تطبيقها.
- هناك علاقة بين الحكمانية، التنمية، والديمقراطية.
- كلما اتسم المناخ العام في الدولة بالفساد وعدم الاستقرار كلما ساعد على غياب الحكمانية.

ولاختبار هذه الفرضيات جاءت هذه الورقة ضمن الدراسات الوصفية الاستكشافية، مستعينة بمنهج التحليل الإحصائي، وهو منهج يعنى بجمع البيانات الإحصائية وترتيبها وتحليلها بما يساعد على تفسير الظاهرة محل البحث.

وقد تضمنت الورقة البحثية العناصر التالية:

1. الحكمانية: المفهوم والفواعل.
2. واقع الحكمانية في الوطن العربي: قراءة في مؤشرات قياسها.
3. أثر ضعف الحكمانية على الواقع التنموي العربية.
4. متطلبات تعزيز الحكمانية في الوطن العربي.

1- الحكمانية: المفهوم والفواعل.

لقد أعطيت العديد من التعاريف لمفهوم الحكمانية والتي تعود إلى اختلاف في رؤى المنظمات الدولية، كما شهد هو الآخر تطورا وتغيرا في مفهومه بسبب التغير الحاصل في سياسات ومواقف المنظمات الدولية.

ارتبط مفهوم الحكمانية في بدايته بالتنمية الاقتصادية، فعرفت بأنها "تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية" (1) ولقد تبنى هذا المفهوم كل من البنك الدولي (في تقريره الصادر سنة 1989) وصندوق النقد الدولي، إلا أن هذا المفهوم عرف تطورا في رؤية تلك المؤسسات له ليأخذ بعدا سياسيا باعتباره شرطا سياسيا للتنمية وبهذا تم إدخال قيم الشفافية والمساءلة وضمن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية ضمن أدبيات المؤسسات المالية الدولية. (2)

أما الأمم المتحدة (في تقريرها الصادر 1992 حول الحكم الراشد من أجل تنمية بشرية) فنظرت إليها على أنها وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تقوم على مبادئ الديمقراطية، فهو يتجاوز البعد التقني في تعريفه، ليأخذ بالبعد

السياسي، وبالتالي يتم النظر إليه على أنه مجموع الآليات، العمليات، والمؤسسات التي من خلالها يستطيع الأفراد والجماعات التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وحل خلافاتهم⁽³⁾، و في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2002 ارتبط المفهوم بالبعد الإنساني للتنمية ليطلق عليه اصطلاح "الحكم الإنساني" باعتباره الحكم الذي يصون ويعزز قدرات الإنسان.⁽⁴⁾

من خلال ما سبق نستنتج أنه لا يوجد تعريف موحد للحكمانية، ولكن وعموما يمكن النظر إليه من زاويتين:

أ - "الحكمانية هي نظام حكم تعتمده الدولة المعاصرة في ضبط الموارد وتعديلها وتوجيهها بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إطار من الموازنة الداخلية والخارجية."

ب - الحكمانية هي منظومة إجراءات إصلاحية تشمل مجموعة الميكانيزمات والأساليب العاكسة لهيكله قيمة ديمقراطية كحد أدنى ضروري لتحقيق الفعالية والفاعلية في تسيير الشؤون العامة".

إذن تشكل الحكمانية نظاما كلياً يمس المجتمع والدولة في كافة المجالات، فهو يتمظهر في ثلاثة أبعاد:

❖ **البعد السياسي** : يشير إلى قدرة السلطة السياسية في إدارة قضايا

المجتمع مما عليها الشرعية من خلال سيادة القانون وتفعيل المساءلة وترقية الحرية السياسية.

❖ **البعد الاقتصادي والاجتماعي**: يبحث في طرق وآليات تحسين النمو

الاقتصادي والتنمية البشرية في المجتمع فضلا عن ترقية دور قوى

المجتمع المدني والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات والسياسيات العامة.

❖ **البعد التقني والإداري:** من خلال التركيز على تطوير وتنمية الإدارة

العامة بما يمكنها من زيادة كفاءتها في تنفيذ السياسات العامة. (5)

وكما يرى "نادر فرجاني" أن الحكمانية هي نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينهم شبكة من علاقات الضبط، والمساءلة تستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع، (6) وبالتالي تتحدد مكونات أو فواعل نسق الحكمانية والمتمثلة في الدولة؛ القطاع الخاص؛ المجتمع المدني.

❖ **الدولة:** تتمحور مؤسسات الرشادة الرسمية- المركزية والمحلية-

حول السلطات الدستورية الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) والتي لكل منها وظائفها الخاصة بها التي تتراوح من حيث التداخل حسب طبيعة نظام الحكم السائد في الدولة.

❖ **القطاع الخاص:** يتضمن نسق الحكمانية دوراً يجب أن يلعبه القطاع

الخاص، وهو ذلك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف...، وكذلك القطاع غير المؤطر في السوق. (7)

❖ **المجتمع المدني:** هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير

الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير

الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف. (8)

إن بناء الحكمانية يحتاج إلى تكامل وتعاضد جهود هذه الفواعل على كافة الأصعدة، فالدولة توفر الإطار القانوني المنظم لتفاعل العلاقات بين مختلف الأطراف وتوفر المناخ الملائم لعملها، فيما يلعبان كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص أدواراً حاسمة في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي.

2- واقع الحكمانية في الوطن العربي: قراءة في مؤشرات قياسها.

ينطوي نسق الحكمانية على ثلاث معايير، يتضمن كل معيار متغيرين أساسيين، يشتمل كل متغير بدوره على مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد السابقة وهي:

«العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها: يشتمل على متغير التمثيل والمساءلة (Voice & Accountabilty) ومتغير الاستقرار والعنف السياسي (Stabilty & Political Violence)

يتضمن متغير التمثيل والمساءلة مجموعة من المؤشرات التي تقيس جوانب عدة ذات علاقة بالعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية ودرجة التعبير ومدى استقلالية الإعلام ودوره في مراقبة القائمين على السلطة، أما متغير الاستقرار والعنف السياسي فيعبر عن احتمالية وقوع العنف السياسي واهتزاز مكانة الحكومة ومدى تعرضها للتغيير بالقوة، أو مدى قدرة الأفراد على تغيير الحكومة بشكل سلمي. (9)

«قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفاعلية: ويضم متغير فعالية الحكومة (Government Effectiveness) ومتغير الجودة التنظيمية (Regulatory Quality)

يحتوي متغير الفعالية الحكومية على مؤشرات تقيس نوعية الخدمة العامة ونوعية البيروقراطية ودرجة استقلال الإدارة المدنية عن الضغوط السياسية ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات، ويقاس متغير الجودة التنظيمية سياسات الأسعار في السوق وهيكل المنافسة، ومدى جودة الإشراف الكامل للنظام المصرفي، ودرجة التعقيدات الإدارية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي. (10)

➤ احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي : ويشتمل على متغير سيادة القانون (Rule of Law) والتحكم في الفساد (Control of Corruption)

يعبر متغير سيادة القانون على الثقة الممنوحة القواعد القانونية من قبل المتعاملين التي تحكم نظم العمل، ويشتمل على عدة مؤشرات مثل: فعالية النظام القضائي ومدى شيوع الجريمة، ومدى الالتزام بتنفيذ التعاقدات، وإرساء الحق والعدل مما يدعم الانسجام والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد من جهة وبينهم وبين الحكومة من جهة أخرى. (11)

وبإسقاط المؤشرات السابقة على الواقع العربي، حصلت الدول العربية على التقديرات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تقديرات الدول العربية من مؤشرات الحكمانية لسنة 2014*

المؤشر	مؤشر التمثيل والمساءلة	مؤشر الاستقرار السياسي	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر الجودة التنظيمية	مؤشر سيادة القانون	مؤشر التحكم في الفساد	البلد
الجزائر	-0.93	-1.17	-0.51	-1.21	-0.73	-0.61	
البحرين	-1.32	-0.94	0.95	0.70	0.45	0.30	
جزر القمر	-0.33	-0.19	-1.67	-1.14	-0.94	-0.35	
جيبوتي	-1.41	-0.72	-0.97	-0.55	-0.85	-0.49	
مصر	-1.19	-1.58	-0.82	-0.75	-0.60	-0.59	
العراق	-1.21	-2.47	-1.13	-1.25	-1.36	-1.34	
الأردن	-0.77	-0.56	0.13	0.08	0.48	0.15	
الكويت	-0.65	0.14	-0.15	-0.13	0.05	-0.26	
لبنان	-0.42	-1.72	-0.38	-0.22	-0.76	-1.06	
ليبيا	-1.15	-2.32	-1.64	-2.19	-1.52	-1.61	
موريتانيا	-1.91	-0.58	-1.05	-0.70	-0.82	-0.92	
المغرب	-0.70	-0.39	-0.14	-0.01	-0.06	-0.26	
عمان	-1.05	0.66	0.29	0.69	0.58	0.25	
فلسطين	-0.85	-1.99	-0.53	0.28	-0.44	-0.57	
قطر	-0.98	1.00	0.99	0.57	0.99	1.09	
السعودية	-1.78	-0.24	0.23	-0.01	0.27	0.10	
الصومال	-2.13	-2.49	-2.48	-2.11	-2.39	-1.69	
السودان	-1.73	-2.36	-1.61	-1.39	-1.15	-1.45	
سوريا	-1.80	-2.76	-1.44	-1.67	-1.34	-1.55	
تونس	0.03	-0.93	-0.13	-0.35	-0.12	-0.09	
الإمارات	-1.06	0.81	1.48	0.98	0.71	1.23	
اليمن	-1.34	-2.53	-1.41	-0.84	-1.17	-1.55	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناء على معلومات مستقاة من البنك الدولي على الرابط الإلكتروني:

www.govindicators.org

*سنة 2014 هي آخر سنة تتوفر عليها بيانات حول الحكمانية وفق إحصائيات البنك الدولي.

- السمات العامة للحكمانية في الوطن العربي على ضوء تحليل نتائج الجدول:
 ➤ من تقديرات الجدول تتضح حقيقة عدم قدرة الأفراد على التعبير عن آرائهم بحرية بسبب الممارسات القسرية، كما يكشف تعسف الأنظمة العربية و تقييد الحريات المدنية والسياسية مع وجود بعض التفاوت بينها في ممارسات محدودة للحرية تكون غالبا مقيدة، هذا التفاوت يعود الى اختلاف طبيعة الأنظمة العربية ذاتها من أنظمة جمهورية وأخرى ملكية وما تفرضه خصوصيات كل نظام.

➤ يوضح الجدول تذبذب في حالة الاستقرار السياسي في المنطقة العربية (باستثناء قطر)، ويمكن إرجاع الأسباب إلى النزاعات العرقية والحروب الأهلية-السودان، ومشكلة الأقليات، والصراع الديني والطائفي والقومي في العديد من البلدان العربية -لبنان، العراق، سوريا، مصر...، بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب والاحتلال - فلسطين- وما يخلفه من تصدع في الاستقرار السياسي والاجتماعي .

➤ تدني مستوى أداء المؤسسات الحكومية في تنفيذ السياسات بكفاءة، كما تعبر عن وجود أزمة القدرة (Crisis of Capacity) في حل المشكلات البيروقراطية للحكومات وفي تعاطي الأخيرة غير المتوازن تقريبا وإفراطا في التعامل مع المتغيرات الحاصلة مما انعكس سلبا على نشاط الإدارة الحكومية وأضعف أجهزة الحكم ومؤسسات التنمية في بلوغ أهدافها التنموية.

➤ بخصوص حكم القانون، فالدول العربية لا توفر الضمانات لمحاكمات عادلة، وتكرس قوانين القوة في يد السلطة التنفيذية وعلى قمته رئيس

الدولة الذي يحظى بسلطات هائلة - باستثناء لبنان-، كما تشهد الدول العربية إعلانات متكررة لحالات الطوارئ، وتدهور في فعالية النصوص القانونية والدستورية، ووجود فجوة واسعة بين ما ينص عليه القانون والواقع السياسي الفعلي، وتغييب لمبدأ استقلالية القضاء الضامن لتكريس دولة القانون.

➤ استفحال الفساد في الدول العربية - بدرجات متفاوتة - والذي لا يقتصر على الأفراد والمؤسسات الخاصة فقط بل يشمل مؤسسات الحكم والنخب السياسية، ويأخذ الفساد في الوطن العربي صور البيروقراطية والعمولات والرشاوى والابتزاز والاختلاس والتزوير.⁽¹²⁾

➤ اتصاف مؤسسات الدولة في كثير من الدول العربية بكونها مؤسسات مترجعة، تتعاضم فيها القطيعة مع المواطنين والمجتمع، حيث أصبحت تتصف بالتخبط والفئوية في صنع السياسات العامة، مما أضعف نتائجها وكبلها بقيود التخلف وغياب التماسس القانوني.

انطلاقاً من السمات السابقة يمكن التوصل الى حقيقة أن البلدان العربية لا تزال في بدايات طريقها لتجسيد الحكمانية ويعود ذلك الى ضعف الإرادة الحقيقية لترشيد الممارسات السياسية بسبب ضبابية المفهوم في حد ذاته، بالإضافة الى عدم امتلاكها للآليات الفعلية المعززة لفكرة الرشادة بسبب طبيعة الأنظمة العربية التي لا تزال تتعامل بذهنية السيطرة والنفوذ لا بقيم الحوار والتفاعل الإيجابي، كما تجدر الإشارة الى التفاوت الواضح بين الأقطار العربية من حيث درجة الحكمانية والذي يعزى الى التفاوت الاقتصادي (دول عربية غنية-دول الخليج-، دول عربية متوسطة-الجزائر، مصر-، دول عربية فقيرة -جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا)، فالعامل

الاقتصادي يلعب دورا مهما في التمكين لفاعول الحكمانية-خاصة القطاع الخاص-لأداء أدواره بجدارة، بالإضافة الى الاختلاف الاجتماعي والثقافي (فالتركيبية الاجتماعية للدول العربية متباينة من حيث بنية المجتمعات العربية غير المتجانسة-عشائر، قبائل، أقليات...- ومن حيث الثقافة السائدة-العصبية، الولاء، الأمية...-) وكذا اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية العربية (أنظمة جمهورية، أنظمة ملكية) وما يترتب عليها من اختلاف الأيديولوجيات والممارسات، إلا أنه تضل هناك سمات عامة تجمع بينها وتميزها عن غيرها من المناطق نتيجة التصورات والممارسات المتقاربة والشبه متماثلة في كثير من الأحيان، فضلا عن تقاسمها للعديد من الخصائص كالدين، الثقافة، التاريخ، التجربة السياسية...

3- أثر ضعف الحكمانية على الواقع التنموي العربية.

إن ضعف الحكمانية في الدول العربية أضعف قدرتها على تسيير مواردها التنموية ويمكن توضيح آثار ضعف الحكمانية على الواقع العربي من خلال ما يلي:

➤آثارها على النمو الاقتصادي العربي:

تعرف عملية النمو الاقتصادي في الوطن العربي ضعفا في أغلب الدول العربية خاصة الفقيرة منها، حيث بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي في الوطن العربي خلال الثلاثة العقود الماضية نسبة 3.5% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة وإمكانيات الوطن العربي البشرية والمادية، حيث أوضحت دراسات قام بها البنك الدولي أن ضعف مستوى الحكمانية - خاصة غياب القانون وكثرة الفساد وغياب الشفافية- له تأثير مباشر على انخفاض الدخل الوطني بنسبة 2.5%، وأنه يقلص الدخل الفردي للسكان بمعدل ثلاث مرات على المدى الطويل، كما عمل على تفويض مناخ الاستثمار بمعدل متناقص

0.27 % وأضعف قدرتها التنافسية، بسبب العديد من المشاكل كالبطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية والمصرفية، وتعطيل برامج الخصخصة، ومشكل العقار الصناعي، وشروط الملكية، ومشكل القطاع الموازي والفساد المتنامي، والتأخر في الهياكل القاعدية ونظام العدالة غير الفعال. (13)

➤ أثارها على الديمقراطية وحقوق الانسان:

إن الواقع العربي يوحي بأن الديمقراطية فيه لا تزال تفتقد إلى آلياتها وعملياتها ومؤسساتها، نتيجة ضعف المشاركة السياسية، وتغييب للحقوق السياسية والمدنية كحرية التعبير والمساءلة وحرية الاجتماع وحرية الإعلام...، وهو ما يعد انتهاكا صريحا لحقوق الانسان، ما عمق الفجوة لصالح فئات مجتمعية على أخرى الأمر الذي انعكس على الأوضاع الاجتماعية للأفراد-زيادة فجوة الفقر والامية-وتهميش العديد من الفئات المجتمعية التي تنتم بالأقلية التي أصبحت تندد بأوضاعها وتهدد استقرار البلد. (14)

➤ أثارها على التنمية الإنسانية العربية:

إن البلدان العربية تتميز معظمها بوفرة الثروات الطبيعية والبشرية وبتنوعها مما يجعل منها مصدرا هائلا لتوفير مستلزمات التنمية الشاملة وضمان استدامتها للأجيال القادمة، غير أن دولتين فقط تقعان في ترتيب الدول المرتفعة التنمية البشرية جدا لسنة 2013 (قطر، الامارات)، فيما صنفت ثمانى دول عربية ضمن ترتيب الدول المرتفعة التنمية البشرية (البحرين، الكويت، السعودية، ليبيا، لبنان، عمان، الجزائر، تونس)، وصنفت كل من الأردن، فلسطين، سوريا، المغرب، العراق في مجموعة الدول المتوسطة التنمية البشرية، لتأتي باقي الدول (اليمن، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي،

السودان، الصومال) في مجموعة الدول المنخفضة التنمية البشرية،⁽¹⁵⁾ فاحتلالها لهذه المكانة لا يتماشى ومؤهلاتها كما لا يستجيب لمجتمعاتها، فضعف مقومات الحكمانية فيها-ضعف القانون واستشراء الفساد وغياب المساءلة -عمل على تقويض التنمية بالإضافة الى الاستغلال السيء والمستهتر لإمكانيات وثروات البلدان العربية الأمر الذي خلق واقعا مرفوضاً حالياً ومبهماً مستقبلاً.⁽¹⁶⁾

4- متطلبات تعزيز الحكمانية في الوطن العربي

عرفت المنطقة العربية منذ بداية تسعينيات القرن الحادي والعشرين كثافة في طروحات الإصلاح والحوكمة، انعكست في صورة إجراءات حكومية إصلاحية استجابة لتغيرات داخلية جعلت من الصعوبة بمكان الاستمرار بمحددات السياق الداخلي التقليدي دون الاهتمام بمشاكله، فضلا عن تأثير متغيرات البيئة الخارجية وما تحمله من آليات ضغط فرضتها عوامل العولمة وفلسفة النظام الدولي الجديد، ويمكن ذكر أهم متطلبات تعزيز الحكمانية في الوطن العربي فيما يلي:

➤ الديمقراطية للعالم العربي:

إن الحكمانية والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، لأن الحكم لا يكون مقبولا إنسانيا واجتماعيا إذا لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية، وبالمثل فإنه لا يمكن أن تتجسد الحكمانية في جو تخلو منه المبادئ الديمقراطية، فالديمقراطية تضمن احترام الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية والاقتصادية وممارستها، كما تضمن تداول السلطة الذي يحقق الاستمرارية في المؤسسات والشفافية في إدارة الشأن العام، كما تمكن من إقامة حكومة ذات مشروعية تعمل على تقوية مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز استقلالية السلطة القضائية، واحترام حق المعارضة وتفعيل دور المجتمع المدني⁽¹⁷⁾.

➤ المساءلة لضمان العدالة الاجتماعية :

يقصد بها توفير قواعد قانونية تتيح حق محاسبة الإداريين ومساءلة السياسيين في وظائفهم العامة، لحماية المصالح العامة للمواطنين.

➤ تفعيل المشاركة السياسية:

إن عملية ترشيد المسار الإصلاحي تستلزم درجة من المشاركة السياسية لكافة القوى السياسية، ذلك لأن غيابها يفقد الدول فرصة كسب الولاء الوطني، واستيعاب المواطنين ضمن مؤسسات الدولة وتحقيق الإستقرار، كما تعتبر المشاركة السياسية الوسيلة الأساسية لتحقيق المساواة كقيمة سياسية عليا في المجتمع.⁽¹⁸⁾

➤ سلطة سياسية توافقية:

يقصد بها إحلال سلطة سياسية توافقية وشرعية محل السلطات التقليدية كالعشائرية والدينية والعرقية...، عن طريق ترشيد السلطة وزيادة قدرة النظام السياسي على التأثير في مختلف نواحي المجتمع، وتحقيق التمايز بين الوظائف والمؤسسات السياسية والتخصص بما يحقق مؤسسات متخصصة وكفوة.

➤ تهمين اللامركزية التشاركاتية والشراكة المجتمعية:

يقصد بها اشراك المواطنين على المستوى المحلي من الفئات الفقيرة والمحرومة في تسيير شؤونها المحلية والاشراف على تسيير مواردها ومشاريعها ما يحقق دافعاً قوياً لتوفير مختلف الخدمات وتقليص حدة الفقر وتحقيق مستويات أفضل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى تفعيل الشراكة بين القطاعات الثلاثة(الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) من خلال تعبئة الجهود وقدرات المجتمع لصنع سياسات رشيدة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وإقامة شبكات وتحالفات بين مؤسسات المجتمع

المدني والقطاع الخاص، و توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون فيما بينهم. (19)

التعاون والشراكة على المستوى الإقليمي:

إن نجاح مبادرات وتجارب الإصلاح في دولة ما لا يعني نجاحها في دولة أخرى، خاصة في ظل التفاوت السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعليه فلا يوجد خطة إصلاح تتناسب كافة المقاسات، إلا أن الاستفادة من تجارب الغير يبقى محمودا، لذا لابد من تكثيف التعاون العربي في مجال تقديم الخبرات والمشورة والطاقت البشرية وتعزيز التبادل التكنولوجي من خلال المشاركة في اعتماد استراتيجيات تنمية عربية تراعي الفروقات القطرية وذات رؤية إقليمية، وترقية الاستثمارات العربية القطرية والبيئية وتطوير مراكز البحث المشتركة...

الخاتمة:

تخلص الدراسة الى النتائج الآتية:

رغم إعلان البلدان العربية نيتها في انتهاج الحكمانية كمنهج وآلية في العمل، إلا أن الواقع العربي لا يزال يواجه العديد من التحديات الداخلية والفكرية والمنهجية التي تحول دون تحقيق رشادة حقيقية، حيث صنفت دول الخليج العربي فقط ضمن المجموعة المتوسطة في مقياس الحكمانية (26-46 نقطة) وعلى رأسها قطر نظرا لجودة سياساتها وفعالية تنظيماتها، فيما صنفت سبع دول عربية ضمن المساحة الخطرة (66-88 نقطة) ومنها الجزائر، المغرب...، لتصنف كل من الصومال وجزر القمر وفلسطين ضمن المساحة الأكثر خطرا (106-118 نقطة).

➤ أكثر الخصائص تأثيراً على الوضع العربي هو تغييب حكم القانون بسبب الممارسات القمعية للسلطة السياسية في الدول العربية، وتغليب ميزان القوة لصالح الحكومة على حساب باقي السلطات، وضعف القضاء وعدم استقلاليته، واستشراء الفساد وغياب المساءلة، وضعف الفاعلية الحكومية بسبب الممارسات البيروقراطية، وغياب الاستقرار السياسي.

➤ يتطلب تعزيز الحكمانية القيام بخطوات اصلاحية تتمحور حول تجذير الممارسة الديمقراطية، وتفعيل المنظومة الحقوقية من خلال حماية الحريات العامة للمواطنين في إطار دولة قانون، كما تحتاج إلى تكامل عربي يحفظ للعالم العربي بقاءه وقدرته التنافسية في عالم اليوم المبني على التكلات والتجمعات الإقليمية.

الهوامش:

(1) مايعا بوبكري، "إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينا فاسو 1990-2002"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية - غير منشورة-، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003)، ص 23

(2) World Bank, "Governance & Development", Washington : World Bank, 1992, P01

(3) New York: UNDP, "Governance For Sustainable Human Development", UNDP, 1997, P08.

(4) بلقاسم زايري، "الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر: جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 93

(5) حسين كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب لـ: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 95-109.

(6) نادر فرجاني، "رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2000)، ص 402

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، (الأردن: إيقون للخدمات المطبعية، 2002)، ص 101

- (8) سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، (القاهرة : دار قباء للطباعة، 2000)، ص 13.
- (9) أنظر : - برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مرجع سابق ، ص 110 .
- روبرت دال، الديمقراطية ونقائدها، ترجمة: نمير عباس مظفر، (سوريا: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995)، ص 98.
- لطف حاتم، "التداول السلمي للسلطة السياسية"، مجلة النهج، العدد 04، (سوريا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، صيف 2001)، ص 158.
- (10) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مرجع سابق، ص 115.
- (11) علي توفيق الصادق وآخرون، الاقتصاد العربي بين الواقع والطموح، مجلة المستقبل العربي، العدد 299 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 2004)، ص 44.
- (12) عبد الله عبد الكريم السالم، الفساد الاداري في الدول النامية، مجلة البحوث الادارية، العدد الرابع، (القاهرة: افريل 2003)، ص 307.
- (13) PNUD, **Rapport Sur La Pauvreté Humaine**, Algérie: ANEP, 2000, P56
- (14) انظر :
- جلال عبد الله عوض، "أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث"، في كتاب لـ: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص 63.
- رعد عبوسي بطرس، أزمة المشاركة وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 209
- (15) البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، (البنك الدولي: منشورات البنك الدولي، 2014)، ص 160-162.
- (16) برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2006، 2009، 2011، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة).
- (17) جلال عبد الله عوض، مرجع سابق، ص 65
- (18) مصطفى كامل السيد، الحكم الراشد والتنمية في مصر، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص 15
- (19) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، (الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص 231.